ثلاثة سيناريوهات لمستقبل مصر.. أخطرها الإنفلات والفوضى

الراية
من قطر إلى العرب و من العرب إلى العالم
٩/١٢

القاهرة - الراية

مصر: إلى أين؟ .. عنوان دراسة مهمة وخطيرة أعدها أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتور حسن نافعة وهي رصد دقيق وواقعي للأوضاع المتفجرة في مصر حالياً كما تتضمن الدراسة إشارة إلى سيناريوهات المستقبل في مصر. الدراسة جاءت ضمن سلسلة تقدير المواقف التي يعدها مركز الجزيرة للدراسات.. فإلى التفاصيل:

يتابع العالم العربي ما يجري في مصر باهتمام كبير تحول في الآونة الأخيرة إلى قلق حقيقي لسببين، الأول: يعود إلى إدراك متزايد بأن أوضاع العالم العربي ككل تزداد تردياً يوما بعد يوم وبأن وقف هذا التردي مرهون بحدوث تغيير جوهري في توجهات السياسة المصرية الراهنة، والثاني: يعود إلى إدراك متزايد بأن احتمالات التغيير السلمي المنشود في مصر تتضاءل يوما بعد يوم وعلى نحو ينذر بوقوع كارثة كبري يخشى أن تطال الجميع. عمق من هذا القلق في وعي النخب العربية مشهدان بثتهما الفضائيات منذ أسابيع، وعلى نحو متزامن تقريبا، الأول: مشهد تزاحم المواطنين إلى حد الاقتتال للحصول على رغيف الخبز في طوابير طويلة تبدو بلا نهاية.

والثاني: مشهد طوابير طويلة تقف أمام لجان الترشيح للانتخابات المحلية تبين فيما بعد أنها تتكون من موظفين تم حشدهم للحيلولة دون تمكين المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين من تقديم أوراق ترشحهم.

وبينما جسد المشهد الأول تفاقم واستحكام الأزمة الاقتصادية، وخاصة أزمة المعيشة التي تعانيها الأغلبية الساحقة في مصر، فقد جسد المشهد الثاني تفاقم واستحكام الأزمة السياسية بسبب انسداد أفق واحتمالات التحول الديمقراطي في البلاد. ولأن أحدا لا يملك في الوقت الراهن إجابة واضحة ودقيقة على سؤال مصر إلى أين؟.. فمن الطبيعي أن تتعدد الاجتهادات حسب زوايا الرؤية. وفي جميع الأحوال فإن الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولا فهم الأسباب التي أدت إلى وصول الأوضاع في مصر إلى ما هي عليه الآن. وفي تقديري أن ما نراه الآن هو نتاج عوامل أهمها تباين أنماط القيادة السياسية التي تعاقبت على حكم مصر منذ عام ١٩٥٢، وثانيها: طريقة إدارة عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام يمكن وصفه بالتعددية الحزبية المقيدة.

أولا: أزمة القيادة السياسية

تعاقب على حكم مصر منذ منتصف القرن الماضي، إذا استثنينا محمد نجيب، ثلاثة زعماء ينتمي كل منهم إلى نمط مختلف تماما من أنماط القيادة هي: النمط الثوري ومثله جمال عبد الناصر، والنمط المغامر ومثله أنور السادات، والنمط البيروقراطي ومثله حسني مبارك.

وبرغم التباين الهائل في السمات الشخصية والتوجهات العقائدية لهذه الأنماط الثلاثة وما ترتب على ذلك من تباين هائل في سياساتهم الداخلية والخارجية، إلا أن النظام السياسي الذي استحدثته ثورة ١٩٥٢ بقي كما هو من دون أي تغيير يذكر سواء من حيث الشكل أو إليات العمل، وهو ما قد يفسر وجود سمات مشتركة بين هذه القيادات يمكن إجمالها في ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: انتفاء الرغبة في التخلي طواعية عن السلطة. فالرئيس عبد الناصر ترك السلطة بالموت الطبيعي، والرئيس السادات تركها بالاغتيال، أما الرئيس مبارك فما زال يمارسها وسبق له أن أفصح صراحة عن نيته الاستمرار في السلطة طالما بقي في جسده عرق ينبض!.

البعد الثاني: تركة ثقيلة تورثها قيادة سابقة لقيادة لاحقة لم يشارك الشعب في اختيارها. فالرئيس عبد الناصر رحل وسيناء ما تزال محتلة وجرح هزيمة ٦٧ ما يزال مفتوحا لم يندمل بعد، والرئيس السادات رحل في ظل حالة من الاحتقان الداخلي والقطيعة مع العالم العربي لم تشهد مصر لهما مثيلا من قبل. وبرغم صعوبة التكهن بما ستكون عليه أحوال مصر عن انتقال السلطة إلى خليفة الرئيس مبارك، إلا أن المؤشرات المتاحة لا تبشر بأي خير.

البعد الثالث: آمال كبيرة في التغيير تنطلق مع بداية ولاية كل رئيس جديد، ثم تضعف تدريجيا إلى أن تتلاشي تماما مع تحول الرئيس إلى ما يشبه حاكما مطلقا لتبدأ حالة من السخط العام عادة ما تصل ذروتها في نهاية كل حقبة. فخلال فترة زمنية لم تتجاوز خمس أو ست سنوات كان عبد الناصر قد أنجز إصلاحا زراعيا واسع النطاق وأنهى الاحتلال البريطاني وأمم قناة السويس وشرع في بناء السد العالي وأقام وحدة اندماجية مع سوريا، ثم ما لبثت النكسات أن توالت بعد ذلك تباعا بدءا بانفصال سوريا مرورا باندلاع حرب عربية - عربية على أرض إليمن وانتهاء بهزيمة ٦٧، ثم جاء السادات فحقق إنجازا عسكريا مهما بعد ثلاث سنوات فقط من توليه السلطة وشرع في عملية انفتاح سياسي واقتصادي بدت واعدة، لكنه رحل مخلفا وراءه تركة ثقيلة بدأت بتنامي ظاهرة العنف والتطرف الديني وانتهت بمغامرة القدس وانتكاسة عملية الإصلاح السياسي. واستطاع الرئيس مبارك في بداية عهده تخفيف حدة الاحتقان السياسي واحتواء ظاهرة العنف والتطرف الديني وأعاد الجامعة العربية إلى مقرها بالقاهرة قبل أن تبدأ حالة غير مسبوقة من الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي تهدد بانفجار شامل.

غير أن هذا التشابه الظاهري في أداء النظام السياسي المصري يجب ألا يخفي عمق الاختلافات في الرؤى والسياسات المتبعة في كل مرحلة. فقد كان لعبد الناصر والسادات، بحكم تكوينهما الشخصي وتاريخهما النضالي، رؤية سياسية واضحة افتقدها الرئيس مبارك تماما. صحيح أن رؤية السادات تناقضت كليا تقريبا مع رؤية عبد الناصر، لكن كلتا الرؤيتين استندتا إلى قواعد سياسية واجتماعية وبالتالي أيديولوجية محددة حيث عبرت إحداهما إجمالا عن إليسار والأخرى عن إليمين المصري بشكل واضح.

أما الرئيس مبارك فقد اختلف عن سلفيه، إضافة إلى افتقاده لأي رؤية سياسية، في أمرين آخرين على جانب كبير من الأهمية، أولهما: إدارة الدولة بمنطق التسيير الذاتي إليومي والبيروقراطي وتركيز اهتمامه فقط على كل ما من شأنه أن يشكل تحديا لسلطته أو لإرادته كحاكم، تاركا كل الأمور الأخرى لتحل بالقضاء والقدر، وثانيهما: رفض تعيين نائب له، مع السماح في الوقت نفسه لنجله جمال بلعب دور سياسي راح يتنامي بسرعة إلى أن استقر في الضمير العام، خطأ أم صوابا، وجود عملية مخططة لتوريث السلطة. وكان لهذا الأسلوب في إدارة الدولة أثره الخطير في حالة الاحتقان التي تشهدها مصر الآن.

ثانيا: أزمة إدارة المرحلة الانتقالية

حظيت ثورة يوليو بإجماع شعبي نادر جسدته رغبة واضحة في التخلص من نظام ملكي - إقطاعي كان قد بدأ يتداعى، وفي إقامة نظام جمهوري حديث تطلع الجميع أن يصبح أكثر قدرة وكفاءة. ثم راحت تتبلور تدريجيا، من خلال المعارك الداخلية والخارجية التي خاضتها النخبة الحاكمة الجديدة أو فرضت عليها، سياسات داخلية وخارجية تمثلت أهم ركائزها فيما يلي:

١- عملية تنموية للنهوض الشامل بالمجتمع وتحديثه من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية موجهة لصالح الطبقات المتوسطة والكادحة وتقوم على تدخل الدولة وسيطرتها على معظم وسائل الانتاج.

٢- سياسة خارجية غير منحازة لأي من المعسكرين الدوليين المتصارعين تتحرك في إطار دوائر عمل عربي وإسلامية وعالم ثالثية.

٣- نظرية أمن قومي تنطلق من اعتبار إسرائيل مصدر التهديد الرئيسي لمصر وللأمة العربية.

غير أن خلو النظام السياسي من إليات للرقابة على أداء السلطة التنفيذية وغياب الشفافية والمحاسبية أفضي إلى كوارث ونكسات كان أخطرها هزيمة ١٩٦٧، وهكذا راحت مطالب الديمقراطية والإصلاح السياسي تتصدر جدول أولويات العمل الوطني منذ ذلك التاريخ. ومن هنا الترحيب الكبير بالخطوات الرمزية المحدودة لتخفيف قبضة الدولة البوليسية التي بدأ الرئيس السادات في اتخاذها عقب الرحيل المفاجئ للرئيس عبد الناصر. غير أن الرئيس السادات تصور أن حرب ٧٣ تمنحه شرعية جديدة وتفويضا بالانقلاب على مجمل السياسات الداخلية والخارجية التي كانت ثورة يوليو قد رسختها في عهد عبد الناصر. ولأن السياسات الجديدة التي انتهجها الرئيس السادات جرت بدورها في غياب إليات ديموقراطية فقد انتهت إلى مأزق داخلي راح يستحكم بعد زيارة القدس عام ١٩٧٧ ثم التوقيع على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل عام ١٩٧٩ لينتهي بأحداث سبتمبر ثم بالمشهد الدموي لحادث المنصة في أكتوبر ١٩٨١.

كان الشعب المصري قد اعتاد على نظام سياسي تنتقل فيه السلطة تلقائيا من رئيس إلى نائب يختاره بنفسه، لكنه ما إن بدأ يفيق من مشاكله العاجلة حتي راحت الأنظار تتطلع لمن عساه أن يشغل موقع نائب الرئيس في عهد الجمهورية الثالثة !. وعندما طال الانتظار وراح الناس يتساءلون عن السبب الحقيقي في عدم تعيين نائب أو أكثر لرئيس بدا في سنوات حكمه الأولي زاهدا في السلطة والثروة معا ومذكرا الجميع ب الكفن الذي ليس له جيوب ، تولد إحساس بقلق حقيقي على مصيرالبلاد راح يتحول بمرور الوقت إلى ثورة غضب واحتجاج يري بعض المراقبين والمحللين السياسيين أن الحركات الاحتجاجية الراهنة لم تعد تشكل خطرا وأن النظام بدأ يعتاد عليها ويتعايش معها وما زال في جعبته الكثير من الوسائل التي تمكنه من الاستمرار بنجاح في لعبة تفتيت المعارضة أو احتوائها وبالتالي ليس واقعا تحت ضغط يجبره على القيام بالإصلاحات السياسية المنشودة. غير أننا لا نتفق مع وجهة النظر هذه ونعتقد أن الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في مصر منذ نحو ثلاث سنوات خلقت، برغم ضعفها وتفتتها الظاهرين، حالة من الزخم والتراكم الكمي لن يمر وقت طويل قبل أن يتحول إلى تراكم نوعي. وبوسعنا أن نتوصل بسهولة إلى هذه النتيجة إذا ما تأملنا بدقة مسيرة هذه الحركة الاحتجاجية والتي مرت في تقديري بثلاث مراحل متميزة:

المرحلة الأولي: قادتها عناصر من خارج الأحزاب الرسمية القائمة أو متمردة عليها وركزت على مطالب الإصلاح السياسي واستفادت من ظرف دولي بدأ ضاغطا لنشر الديمقراطية. ولا جدال في أن حركة كفاية لعبت دورا تاريخيا مهما في هذه المرحلة لكنها لم تظل وحيدة على الساحة لفترة طويلة حيث سرعان ما بدأت تلحق بها أو تظهر إلى جانبها جماعات أخرى، خاصة في أوساط أساتذة الجامعة والقضاة والصحفيين والمحامين، اتفقت معها في الأهداف واختلفت في الوسائل.

المرحلة الثانية: شهدت تحولا من المطالب السياسية والمجتمعية العامة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية لفئات أو مهن بعينها. ساعد على إحداث هذا التحول شلل الأحزاب السياسية الرسمية، وانكشاف حقيقة الموقف الأمريكي والأوروبي من المسألة الديمقراطية وتراجع الضغوط الغربية على الأنظمة العربية، خاصة عقب فوز حماس بأغلبية المجلس التشريعي، وإحساس الأجهزة الأمنية بأنها باتت طليقة الحركة لقمع المعارضة وإلحاق اكبر قدر من الأذى بها.

المرحلة الثالثة: والتي راحت تتبلور منذ فترة قصيرة نسبيا تشهد حاليا بداية التحول من المطالب الفئوية والمهنية الخاصة إلى مطالب اقتصادية واجتماعية عامة يشترك فيها الجميع وتركز على رفع الأجور وتحسين مستوي الاداء والخدمات، خاصة الصحية والتعليمية منها، ومكافحة الغلاء والفساد وغير ذلك. صحيح أن الحركة الاحتجاجية ماتزال تبدو، حتي في شكلها الراهن، أقرب ما تكون إلى جزر معزولة ومحاصرة منها إلى تيار عام يجمع برنامجا متفقا عليه وإطارا مؤسسيا يوحد حركتها ويحدد بوصلتها ويسير أمورها. ومع ذلك يمكن القول أن طبيعة المرحلة الحالية تفرض عليها أن لا تظل كذلك لفترة طويلة. وهناك في الواقع عملية غير منظمة وتكاد تكون لا إرادية تدفع نحو مد الجسور بين الجزر المعزولة وتحويلها إلى فروع لأنهار لن تتأخر كثيرا قبل أن نراها تصب في مجري واحد. وهناك عوامل عديدة تدفع نحو الإسراع صوب هذه الوجهة، منها: الارتفاع الجنوني في أسعار السلع الغذائية وانخراط شرائح متزايدة من الطبقة المتوسطة ومن الأغلبية الصامتة في الحركة الاحتجاجية، ووضع إقليمي ودولي مضطرب ومرشح لزيادة حدة احتقان الأزمة الداخلية.

ثالثا: سيناريوهات المستقبل

هذه الصورة العامة تدفع في اتجاه تغيير قد يتم من خلال أحد سيناريوهات ثلاثة:

السيناريو الأول: انخراط الأحزاب الرسمية والتيارات والجماعات الفكرية والسياسية المختلفة، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين، في جبهة موحدة تقوم بتشكيل غطاء سياسي للحركة الاحتجاجية الشعبية على نحو يسهم في مد الجسور بين مطالب القوي والفئات الاجتماعية المختلفة وبناء إطار تنظيمي قادر على الجمع بين جناحيها السياسي والاقتصادي - الاجتماعي لإحداث التغيير السياسي المنشود. وتتوافر عوامل مرشحة للمساعدة على إنضاج هذا السيناريو أهمها خشية الأحزاب السياسية من عزلة عن الشارع قد تعرضها للذبول والموت.

السيناريو الثاني: استمرار وضع الأحزاب والقوي السياسية الرسمية على ما هو عليه وعزوفها عن الانخراط في الحركة الاحتجاجية، إما بسبب الضغوط الواقعة عليها من جانب الأجهزة الأمنية أو بسبب أزمة الثقة التي ما تزال مستحكمة بين فصائلها، وبالتالي ترك الحركة الاحتجاجية المتبلورة حول مطالب اقتصادية واجتماعية تتحرك وفق منطقها وقدراتها الخاصة، وهو ما قد يعرقل مسيرتها نحو الوحدة لكنه لن يحول دونها.

السيناريو الثالث: انفلات الوضع الأمني بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية وغياب غطاء سياسي وقيادة تنظيمية للحركة، وبالتالي تطور الأمور إلى حالة من الفوضى قد يستغلها الجيش للنزول إلى الشارع والسيطرة على السلطة تسلم زمام الأمور في البلاد.

واشنطن وتل أبيب تنفيان كلاماً أميركياً عن التفاوض بشأن القدس الشرقية

الدستور
٩/١٢

حلمي موسى

أثارت مقابلة صحافية قصيرة للقنصل الأميركي في القدس الشرقية المحتلة جاكوب وإليس مع صحيفة ؟الأيام؟ الفلسطينية، عاصفة سياسية في إسرائيل، بقوله إن وزيرة الخارجية الاميركية كوندليسا رايس أوضحت للطرفين الفلسطيني والاسرائيلي خلال زيارتها الاخيرة، ان ما يتم التفاوض عليه هو حدود ١٩٦٧ التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية واجزاء من البحر الميت، مشيرا الى ان الطرفين قبلا ذلك كأساس لما يتم التفاوض عليه كما انهما متفقان على اجراء تعديلات حدودية يجب الاتفاق عليها بين الطرفين.

وشدد والاس في حديثه على أن الولايات المتحدة لا تبحث عن حل انتقالي يعرض على اللجنة الرباعية في نيويورك نهاية الشهر الحالي، قائلا ؟لا نبحث عن حلول انتقالية ولا نبحث عن حل انتقالي يمكن التوصل إليه في ايلول، فهدفنا كما قلت هو التوصل الى اتفاق في نهاية العام وهو شهر كانون الاول؟.

ومن المؤكد أن القنصل الأميركي لم يكن يقصد بكلامه العمومي هذا إثارة عش الدبابير في إسرائيل. لكن مجرد ذكر القدس كموضوع في المفاوضات، أثار عاصفة سياسية في إسرائيل استدعت مواقف على أعلى المستويات.

وكان وزير المواصلات شاؤول موفاز، الذي ينافس وزيرة الخارجية تسيبي ليفني على زعامة حزب ؟كديما؟، قد استغل كلام وإليس لانتقاد منافسته. وقال إن ما نشر ؟ليس أقل من فضيحة؟ مشددا على أن ؟مستقبل عاصمة إسرائيل ليس موضوعا للمفاوضات السرية. وأنا أقول بشكل واضح: لن أضع يدي في كل ما من شأنه أن يؤذي القدس؟.

واعتبر رئيس حزب ؟الليكود؟ المعارض بنيامين نتنياهو أن ما يجري حول القدس ؟ليس سوى تصفية؟، مضيفا أن ؟الحكومة فقدت منذ زمن مبررها الأخلاقي والشرعي؟. وقال إن ؟الوقت حان من أجل العودة للشعب وإجراء انتخابات بأسرع ما يمكن؟.

كذلك حمل رئيس حزب ؟إسرائيل بيتنا؟ أفيغدور ليبرمان على الحكومة ؟المزورة وهي تزور الواقع. وأنا أدعو كل الوزراء الذي يرون في إسرائيل وطنا للشعب إليهودي، أن ينهضوا ويقدموا استقالاتهم؟. واتخذت هيئات وشخصيات يمينية في إسرائيل مواقف حادة من الحكومة، جراء موقف وإليس.

واعتبرت مصادر إسرائيلية أن المقابلة اثارت توترا بين تل ابيب وواشنطن، ما دفعهما الى نشر بيانين توضيحيين، بالتنسيق في ما بينهما. واوضح البيان الذي اصدره مكتب اولمرت ؟اننا لا نتفاوض حول القدس مع الفلسطينيين... ان مسألة القدس يتعين حلها خلال مفاوضات مقبلة، وليس اثناء المفاوضات الحالية؟ معربا عن ؟دهشته لتصريح القنصل، الذي يناقض الاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين. لقد اتفقت الأطراف (الثلاثة) على عدم الاعلان عن الامر، اذ انه قد يؤذي المفاوضات؟.

كذلك اشار بيان وزارة الخارجية الاميركية الى ان ؟الحكومة الاميركية لم تتخذ موقفا حول الحدود ان مسؤولا أميركيا كبيرا شارك في المناقشات ينفي ان يكون الجانب الاسرائيلي، بقيادة ليفني، على استعداد للتفاوض حول القدس. ان وزيرة الخارجية (الاميركية كوندليسا رايس) شاركت في المفاوضات بشكل يحترم الموقف الاسرائيلي؟.

آراء : الحوار الوطني اللبناني نزيه القسوس

في السادس عشر من هذا الشهر سيبدأ الحوار الوطني اللبناني الذي دعا إليه الرئيس ميشيل سليمان ومن المفروض أن تشارك جميع الفئات السياسية اللبنانية في هذا الحوار الذي كان يجب أن يبدأ منذ زمن طويل أو بشكل أصح كان قد بدأ ولكنه تعثر بسبب المواقف المتعنته والمتشددة لبعض هذه الفئات .

الأطراف التي ستشارك في هذا الحوار هي أطراف لبنانية والهدف من هذا الحوار هو الوصول إلى صيغ مشتركة يتفق عليها الجميع من أجل مصلحة الوطن اللبناني فقد عانى هذا الوطن بما فيه الكفاية وعاش اللبنانيون نحو خمسة عشر عاما داخل أتون حرب أهلية طاحنة وسقط آلاف الضحايا نتيجة لهذه الحرب ومليارات الخسائر المادية وبعد أن ضمد هذا البلد العربي الجريح جراحه النازفة تعرض في عام ٢٠٠٦ لهجمة شرسة من الإسرائيليين وعدوان غادر سقط نتيجته آلاف الضحايا ودمر قسما كبيرا من البنية التحتية ثم جاءت مشكلة مخيم نهر البارد والعصابة التي استحكمت داخل هذا المخيم واعتدت على الجيش اللبناني ولم تنته المعركة مع هذه العصابة إلا بعد أن سقط مئات القتلى ودمرت معظم مباني المخيم.

بعد ذلك احتدمت الخلافات بين الفئات السياسية اللبنانية وظلت تتراشق بالكلام عبر وسائل الإعلام المختلفة وتكيل الإتهامات لبعضها البعض إلى أن تحولت هذه الخلافات إلى معارك بين أنصارها في الشوارع وسقط أيضا عدد من القتلى من اللبنانيين ثم جاءت مبادرة الجامعة العربية ولقاء الفرقاء اللبنانيين في قطر والمصالحة التي تمت ثم إنتخاب رئيس الجمهورية وبعد ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية للتحضير لإنتخابات جديدة.

الحوار الذي سيبدأ بين الأطراف اللبنانية يجب أن يكون حوارا بناء وبعيدا عن المصالح الشخصية والمذهبية والطائفية وأن يصب في مصلحة لبنان واللبنانيين ونجاح هذا الحوار هو نجاح للبنان فقد دفع هذا البلد ثمنا كبيرا من أرواح أبنائه وهاجر عدد كبير من هؤلاء الأبناء إلى الخارج نتيجة للوضع السياسي غير المستقر وانحسرت السياحة العربية والأجنبية عن لبنان بسبب الأوضاع السياسية علما بأن السياحة بالنسبة للبنانيين هي الرئة التي يتنفسون منها ويعتمد عليها الإقتصاد اللبناني إعتمادا كبيرا جدا.

إن لغة الحوار هي لغة الحضارة واللبنانيون هم من أكثر الشعوب العربية المتحضرة وعاصمتهم تعتبر من العواصم العالمية والتي هي مركز للعديد من المنظمات الدولية لذلك فإن المطلوب منهم أن لا يضيعوا هذه الفرصة الثمينة وأن ينسوا خلافاتهم ويلجأوا إلى لغة العقل ولغة المنطق ويتذكروا بأن هذه الفرصة هي الأخيرة بالنسبة لهم بعد اتفاق الدوحة خصوصا عندما يكون الوطن مهددا بالدمار والفوضى .

إن المطلوب من السياسيين اللبنانيين أن يجلسوا إلى طاولة الحوار وأن ينظروا إلى الأمام لا إلى الخلف ويضعوا في إعتبارهم الأول مصلحة وطنهم لأنهم إن لم يصلوا إلى صيغ مشتركة فسيندمون حين لا ينفع الندم وسيدفعون ثمنا غاليا هم في غنى عنه .

على كل حال نتمنى أن يبدأ هذا الحوار في موعده المحدد وأن يصل إلى نتائج يرضى عنها الجميع حتى يستعيد لبنان عافيته ويعود وطنا قويا يستظل بظله كل اللبنانيين من مختلف الأطياف اللبنانية.

من برلمان " الاستاذ " خلال " الثقة المئوية "

اللواء
٩/١٢

فؤاد مطر

كانت ضرورية جداً هذه القنبلة السياسية التي فجرها سيد البرلمانات اللبنانية حسين الحسيني وكان دويها كبيراً انما من دون ان تؤذي شأنها شأن القنابل الصوتية.

أما لماذا هي ضرورية فلأن الحياة البرلمانية اللبنانية التي كان العالم يشهد بعراقتها ومستواها وصلت إلى مستوى غير كريم، فضلاً عن ان بعض مفردات التعامل بين اعضاء في البرلمان الحالي جاءت ردحية على نحو تصنيف اخواننا المصريين لتبادل الكلام غير المنضبط بين امرأة واخرى أو بين رجل وآخر وعموماً فإن ظاهرة الردح تنحصر في طبقات دنيا.

الخطوة الحسينية غير مطروقة وهذا يعني ان السيد اضاف إلى قاموس تقاليد الاحتجاج مفردة جديدة تصلح لكل برلماني يقرر في لحظة يأس من احوال المؤسسة التي ينتمي إليها ان ينصرف عنها ولسان حاله كمن يقول: لست انت المؤسسة المرتجاة وليست هذه الاساليب التي نراها هي ما نريده لهذه المؤسسة.

لم يحوّل السيد حسين خطوته إلى مناسبة للمزايدة والصراخ ودعوة وسائل الإعلام إلى مؤتمر صحفي يطرح من خلاله قضايا كثيرة خلافية أو اعتراضية، وإنما وقف من على منبر خطباء جلسة المناقشة التقليدية للبيان الوزاري وقال في سياق ارقى المطالعات البرلمانية كلاماً متقن الصياغة للواقع السياسي وبالذات لما يتعلق بالطائفة الشيعية مستلهماً في ذلك رؤى الإمام المغيب السيد موسى الصدر وروحية اتفاق الطائف الذي كان السيد حسين احد حاملي أمانة استنباطه وهو بعد هذه المطالعة التي يجوز اعتبارها مطالعة الوداع اعلن بهدوء السيّاد استقالته من عضوية مجلس النواب الحالي والعودة إلى الشعب وكأنما إستحضر في ذلك البيان الشهير للرئيس جمال عبد الناصر يوم ٩ حزيران ١٩٦٧ الذي قال فيه مبثوثاً عبر الاذاعة والتلفزيون انه قرر التنحي بسبب هزيمة حرب ٥ حزيران والنزول إلى الشعب ينضل معه، مع فارق ان المصريين صدموا بالقرار فنزلوا بعفوية إلى الشوارع بعشرات الالوف ليجبروا عبد الناصر على العودة عن قراره وقد عاد في إليوم التالي، بينما بالنسبة إلى السيد حسين الذي اعلن استقالته في مجلس النواب للعودة إلى صفوف الشعب إنحصر الاحتجاج من جانب الرئيس ميشال سليمان والرئيس نبيه بري بالتمني عليه بالتريث، اما من جانب الرأي العام فبالدهشة الممزوجة بالتقدير للرجل كونه عبر بخطوته هذه عن كل لبناني متجرد وقلق على مصير لبنان، فضلاً عن انه بخطوته هذه وجه إلى زملائه نواب المجلس رسالة مفادها ان المؤسسة ليست في المكانة التي يجب ان تكون عليها وأن كل عضو في هذا المجلس يتحمل في شكل أو آخر بعض المسؤولية وان ما فعله لا يعني ان يحذو الآخرون حذوه وإنما لا بد من التنبه وعلى وجه السرعة.

الذي يدعم ايجابيات الاستقالة وموجباتها ان الشيخ عبد الامير قبلان نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى هنأ السيد حسين لإستقالته كما ان بين ثنايا حيثيات قرار الاستقالة ما من شأنه إحداث بداية صحوة توازن في الموقف الشيعي العام، وإلاّ فما معنى اشارة السيد حسين إلى عنف السلاح والمال وتفتيت السلطة السياسية والطرف المقصود بهذه العبارة يدرك جيداً معناها.

وبصرف النظر عما إذا كان الرئيس نبيه بري سيتعامل مع الاستقالة، عندما يتلقاها نصاً خطياً، بأسلوب التأجيل بأمل عودة السيد حسين عنها وبذلك لا تُسجل البرلمانية في زمن الاستاذ نبيه طلاقاً من جانب السيد حسين لها، أو انه سيتم البحث عن ثغرات دستورية لإعتبار طبيعة الاستقالة غير المرفوعة من عضو في المجلس إلى رئاسة المجلس عملاً مخالفاً للتقاليد ولخريطة طريق عمل مؤسسة الرئاسة الثانية بصرف النظر عن هذه الاعتبارات المحتملة فإن اهمية الاستقالة هي في طريقة اعلانها وهنا يصبح الشفهي اكثر اهمية من الخطي خصوصاً ان الاعلان الشفهي جرى امام العشرات من النواب الحاضرين وامام حكومة مبتهجة بنيلها الثقة المئوية إنما على وقع عبارات غير مستحبة من جانب نواب تطايرت في سماء الجلسة ووصلت تداعيات الاستياء من المتلفظين ببعض العبارات التجريحية إلى خارج القاعة فإلى خارج حدود الوطن.

وتبقى الاشارة إلى امرين: الاول هو أن هذه المفاجأة الحسينية حدثت بينما الرئيس سليمان على اهبة المغادرة إلى دمشق في زيارة يهم الجميع وبالذات السيد المستقيل نجاحها ولو بنسبة ضئيلة ومن شأن الاستقالة ان تفيد لأنها قد تنبه فتساعد في تصحيح مسار العلاقات.

الثاني هو أن السيد المستقيل لم يستشر رفاق النادي السياسي المستقل الذي هو احد اعضائه، قبل ان يعلن خطوته وربما كي لا تدخل المسألة في خضم التنظير وينقسم الجمع بين مبارك للخطوة وبين مقترح للتريث فيها، وايضاً بين من سينبه السيد حسين إلى ان استقالته من برلمان باق على ولايته بضعة اشهر لن تحتسب له كفعل تضحية وإنما كتملص من للمسؤولية، فضلاً عن ان موجبات الاستقالة تفرض عليه ان يفعل ذلك منذ اكثر من سنة ثم بالذات بعدما جرى حجب اجتماع المجلس النيابي عن اعضائه لتتويج الرئيس المتفق عليه العماد ميشال سليمان.

في اي حال وما دامت الاستقالة غدت مثل الفوز تستحق التهنئة، وعلى نحو ما قاله الشيخ عبد الامير، فإننا بكلمة حق يراد بها الحق ولا شيء غيره ننضم إلى الركب الطويل من المهنئين للسيد حسين بما أقدم عليه متمنين للجنة الحوار الوطني المرتقب ان يكون فيها احد ممثلي اللبنانيين المستقلين، ومتمنين عليه إسماعنا في واحدة من جلسات تلك اللجنة أو في مناسبة لاحقة تتزامن مع انعقاد الجلسات، المطالعة الأكثر تنويراً للحقيقة بدءاً من زمن الطائف إلى زمن التلاقي اللبناني - السوري المستجد وبذلك يكون ابو على، ابو على بالفعل بمعناه الفروسي، ادى الواجب وعلى الوجه الأكمل.